مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 11 عدد: 1 السنة: 2022
ص: 1107 - 1124 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

نحو تصور جديد لإشكالات المصطلح النقدي العربي القديم

Towards a New Perception of the Problems of the Ancient Arab Critical Term

عبد العزيز بوكطاية *

BOUGATAYA Abdelaziz

جامعة محمد الأول– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– وجدة– المغرب.

Mohammed I University- Faculty of Letters and Sciences Human– Oujda – Morocco

abd.boug68@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/06/30	تاريخ القبول: 2021/09/23	تاريخ النشر: 2022/03/02

ملخص البحث

من المسلم به أن المصطلح هو أس العلم وعموده، ولا علم بلا مصطلح بل هو العلم نفسه. والنقد العربي شأنه شأن كل العلوم، له مفاهيمه ومصطلحاته التي هي أحد مفاتيحه وعتباته القادرة على تفكيك أجزاء نصوصه وتحليلها، وفهم محتواها، وإصدار حكم بشأنها. وإذا سلمنا بالبعد الإشكالي للعلوم فإن النقد الأدبي عامة ومنه المصطلح النقدي خاصة، يطرح إشكالا في حد ذاته قديما وحديثا إلى جانب إشكالات بنيوية أخرى أثناء التحليل النصي تصادف الباحث وتستوقفه من قبيل ما يلحظه من تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد أو العكس مما يجعله في حيرة من أمره ... لذا سيكون هذا المقال جردا لهذه الإشكالات البنيوية، وتصورا مغايرا يعتبرها دافعا محفزا لا عنصرا مثبطا.

الكلمات المفتاح : مصطلح نقدي، نقد أدبي، إشكالات، مفاهيم، تصور.

Abstract :

It is recognized that the term is the basis and pillar of science, and there is no science without a term, but rather science itself. Arab criticism, like all sciences, has its concepts and terminology that are one of its keys and thresholds capable of deconstructing and analyzing critical text parts, understanding its content, and issuing a judgment about it. If we take for granted the problematic dimension of the sciences, literary criticism in general, including the term critical in particular, poses a problem in itself, in the past and present, along with other structural problems during textual analysis that the researcher encounters and stops him, such as what he notices about the multiplicity of terms for the same concept or the opposite, which makes him confused. Therefore, this article will be an inventory of these

* عبد العزيز بوكطاية: abd.boug68@gmail.com

problems, and a different perception that considers them (problems) a motivating motive rather than an disincentive component.
Keywords: The critical term, literary criticism, problems, concepts, perception.

تمهيد

لعل من أبجديات العلوم التسليم ببعدها الإشكالي الذي يتيح للباحثين إمكانية الاجتهاد، واختيار المنهج، وصياغة الفرضيات، وعقد مقارنات لمعالجة هذا الإشكال شرحا وتفسيرا، بيانا وتعليلا. ولا يشكل النقد الأدبي عامة استثناء ومنه المصطلح النقدي خاصة؛ الذي يطرح إشكالا في حد ذاته قديما وحديثا. ولرصد هذه الإشكالات لا بد من الإجابة عن الأسئلة الآتية ما المقصود بالمصطلح النقدي؟ وماهي الإشكالات التي تعترضه؟ وكيف ينبغي التعامل معها حتى تكون دافعا ومحفزا لا عنصرا مثبطا؟

1- تعريف المصطلح النقدي.

أجمع الدارسون-قدماء ومحدثين- على أهمية المصطلحات، واعتبروها مفاتيح العلوم، وأكدوا أن معرفة العلم لن تتأتى إلا بمعرفة مصطلحاته وإدراك مفاهيمها. ومن هذه العلوم "النقد" بما يحويه من مصطلحات شكلت مداخل لمعرفته والإلمام بقضاياه، لذا حظي المصطلح النقدي بالعناية والاهتمام من قبل النقاد والدارسين، وعرفوه قبل الخوض في مجاله وتناول قضاياه. وممن عرفه الشاهد البوشيخي، بقوله: "وبناء على ذلك فمفهوم المصطلح النقدي ينبغي أن يكون- وهو كائن حسب السياق- بأحد معنيين:

أ- المصطلح النقدي: هو اللفظ الذي يسمي مفهوما معينا داخل تخصص النقد (...) والمصطلح النقدي بهذا المعنى هو الذي يجمع موصوفا أو مضافا (...)

ب- المصطلح النقدي: هو مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصص النقد (...) وذلك كله بمعنى مجموع الألفاظ الاصطلاحية المنتمية إلى تخصص النقد في ذلك الكتاب أو ذلك التراث"[1] .

فمفهوم المصطلح النقدي حاضر باعتباره لفظا أو مجموع ألفاظ اصطلاحية لتخصص النقد، وقد يكون هذا المصطلح مفردا أو مركبا في كتاب محدد أو تراث ناقد معين. وبين الشاهد البوشيخي بنية المصطلح النقدي، وحجمه، والحيز الذي يشغله. وقد استشرف استعمالا آخر "إنه علم المصطلح النقدي؛ العلم الذي يدرس الظاهرة الاصطلاحية بمسائلها ومشاكلها في مجال خاص، هو علم النقد الأدبي."[2]

نلاحظ نوعا من التدرج في تعريف المصطلح النقدي، فمن لفظ يسمي مفهوما حاضرا إلى علم قائم بذاته مستقبلا. ولم تتحقق علمية المصطلح النقدي لولا رواجه بشكل متواتر بين النقاد واستقرار دلالته بشكل شبه قطعي عندهم. وفي السياق نفسه يقول عبد السلام المسدي: "على أنه من المتعين علينا في هذا المدخل أن نشير إلى أن دراسة المصطلح النقدي تقتضي نوعا من التأسيس المعرفي يترتب على مراحل متعاقبة تفضي في جملتها إلى ما نسميه بعلم المصطلح النقدي"[3]. فالمصطلح النقدي يرقى حتما إلى علم "المصطلح النقدي"، إذا توافرت فيه جملة من الشروط، وإذا اعتمدت دراسته تأسيسا معرفيا يسهم في تحقيق تراكم معرفي ممتد على مراحل زمنية متعاقبة.

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن كل النصوص السابقة ترصد ما هو كائن من استعمال المصطلح النقدي "تسمية مفهوم في مجال النقد"، وما هو ممكن فيما سيأتي من الزمن "علم المصطلح النقدي".

2 – إشكالات المصطلح النقدي.

تعددت إشكالات المصطلح النقدي وتنوعت، فمنها ما يتعلق بمجال النقد عامة، ومنها ما يتعلق بقضاياه ومصطلحاته خاصة، ولا شك أن العام سيؤثر في الخاص. ومن الإشكالات البنيوية التي تستوقف الباحث تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد أو العكس مما يجعله في حيرة من أمره، وقد أكد ذلك عدد من الباحثين منهم عماد عبد اللطيف، يقول: "وحاولنا قراءة الخطاب البلاغي التعريفي حولها، فوجدنا أن التراث البلاغي يقحم ثمانية مصطلحات بخلاف الالتفات للإشارة إليها. بما يؤكد أن ثمة اضطرابا فعليا في الخطاب البلاغي التعريفي بالظواهر البلاغية في التراث العربي؛ يتمثل في إطلاق أكثر من مصطلح على ظاهرة واحدة، وإحالة مصطلح واحد على أكثر من ظاهرة، ووجود ظواهر مهمة لم يصطلح عليها، ووجود مصطلحات تشير إلى ظواهر مبهمة"[4].

فرغم دقة المصطلح العلمي وصرامته تبرز إشكالات تنافي قوانينه وتخالف ضوابطه من قبيل التضخم المصطلحي، والتضارب المفهومي الملاحظين في الخطاب البلاغي التراثي.

1.2 تعدد مصطلحات المفهوم الواحد "التضخم".

تتعدد مصطلحات المفهوم الواحد من خلال:

1.1.2 اختلاف صيغ المصطلح الواحد وتعدد تسمياته: تعددت المصطلحات و اختلفت صيغها في الدلالة على مفهوم واحد، ومنها:

– رد العجز على الصدر: وقد سماه ابن المعتز "رد الأعجاز على ما تقدمها"[5]، لتتغير هذه الصيغة إلى "رد الأعجاز على الصدور"[6]، أو "رد العجز على الصدر"[7]. وسماه المتأخرون ومنهم ابن رشيق "التصدير"[8]، وسماه المرزوقي "عطف الأواخر على الأوائل" [9]، وسماه أبو طاهر البغدادي "رد الكلام على صدره".[10]

إلى جانب مصطلحات أخرى ليست من نفس الجذر، يقول أحمد مطلوب: "والتطبيق هو التضاد وقد تقدم، والتكافؤ والطباق والمطابقة والمقاسمة..."[11]

وقد تتعدد صيغة المصطلح والجذر اللغوي واحد، ومن أمثلة ذلك:

– الجناس، والتجنيس، والمجانسة، فهي مصطلحات تؤدي نفس المعنى.

– الطباق، والتطبيق، والمطابقة، فهي مصطلحات تؤدي نفس المعنى.

2.1.2 الترادف:

يحصل التضخم المصطلحي عن طريق الترادف، وهو اتفاق المعنى واختلاف اللفظ، أو دلالة أكثر من لفظ على مفهوم واحد. يقول ابن رشيق: "ومن الشعراء من لا يجعل لكلامه بسطا من النسيب، بل يهجم على ما يريده مكافحة، ويتناوله مصافحة، وذلك عندهم هو الوثب، والبتر، والقطع، والكسع، والاقتضاب، كل ذلك يقال"[12]. وهناك مصطلحات أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: النسخ والاهتدام/ الملاحظة والإلمام والنظر/ الاختلاس ونقل المعنى/ الاجتذاب والتركيب والتلفيق والالتقاط/ التمثيل والمماثلة/ التتبيع والتجاوز/ الاستدراك والاعتراض والالتفات... وإذا تأملنا المؤلفات النقدية القديمة، نجد مؤلفيها يذكرون المصطلح، وينبهون إلى أسمائه الأخرى إن وجدت رفعا للالتباس. ومن أمثلة ذلك مصطلحات:

– بناء القصيدة: الابتداء، والانتهاء. يقول ابن أبي الإصبع: "هذه تسمية ابن المعتز، (حسن الابتداءات) وأراد بها ابتداءات القصائد، وقد فرع المتأخرون من هذه التسمية براعة الاستهلال" [13]، ويقول صاحب شرح التبيان: "ف "الابتداء"، ويسمى: "المطلع" (...) ويسمى "براعة الاستهلال""[14]

– السرقات الشعرية: يقول ابن رشيق: "فإن كانت السرقة فيما دون البيت، فذلك هو الاهتدام، ويسمى أيضا النسخَ، فإن تساوى المعنيان دون اللفظ، وخفي الأخذ، فذلك هو النظر والملاحظة، وكذلك إن تضادا، ودل أحدهما على الآخر؛ ومنهم من يجعل هذا هو الإلمامُ." [15]

وسرت هذه الطريقة على المؤلفات البلاغية، يقول أحمد أبو زيد: "وقل أن تجد فنا من فنون البديع لم تتعدد أسماؤه. والمتأخرون من البلاغيين، شعروا بما قد يسببه ذلك التعدد في المصطلحات من الالتباس نراهم يحرصون في أول كل باب أو قسم على الإشارة إلى أسمائه المتعددة"[16]. ويظهر الترادف بشكل لافت في بعض الأبواب البلاغية التي تراوحت مرادفاتها بين ثلاثة مصطلحات وسبعة، يقول محمد بن علي الصامل: "لا يقتصر الأمر على ذكر مصطلح واحد غير المصطلح الأصلي، بل يزيد الأمر، فيكون المذكور ثلاثة، وأربعة، وخمسة، وستة؛ بل يصل العدد في بعض الأنواع إلى سبعة مصطلحات" [17]، وقد مثل لمصطلحات كل حالة. ويظهر هذا "الترادف البلاغي" من خلال مصطلحات أخرى، ضمتها المصادر النقدية، مثل:

– التفريع: يقول ابن الأثير: "ويسمى التعليق والإدماج، وسماه العسكري المضاعف(...) وهو من الاستطراد " [18].

– المذهب الكلامي:[19] يقول محمد الواسطي: "ولم يفرد ابن رشيق للمذهب الكلامي بابا خاصا و إنما أورده في باب التكرار، ولم يعرفه ، وقال عنه إنه "مذهب كلامي فلسفي" وسماه بعضهم "الاحتجاج النظري"، و"المذهب المنطقي"، و"القياس المنطقي"، وسماه الزركشي "إلجام الخصم بالحجة""[20].

– مراعاة النظير: يقول صاحب التبيان: "ومنه "مراعاة النظير" وتسمى ب "الإيلاف" و"التناسب" و"التوفيق" و"التلفيق"، (...) ومنها ما يسميه بعضهم ب "تشابه الأطراف"(...) ويلحق بمراعاة النظير "إيهام التناسب""[21].

هكذا فالمفهوم الواحد تتقاسمه عدة مصطلحات عبر ثلاثة مستويات: داخل مجالات معرفية متعددة، وداخل حقل معرفي واحد، وداخل متن ما عند مؤلف بعينه، ويبقى الأمر مقبولا في المستوى الأول لاعتبارات كثيرة، مستساغا في المستوى الثاني، غير مقبول في المستوى الثالث اللهم إذا كان المؤلف يوظف المصطلح على غرار توظيفه الكلمة ومرادفاتها في اللغة العادية، يقول عماد عبد اللطيف: "وليس غريبا أن تضطرب البنى الاصطلاحية المأخوذة عن حقول معرفية متباينة تنتمي إلى أصول معرفية متباينة إذا جمعها حقل واحد. لكن الغريب حقا أن تضطرب هذه البنى داخل الحقل المعرفي الواحد، وهو ما تحقق بالفعل في حقل البلاغة العربية" [22].

ولم يقتصر ترادف المصطلح على ما ورد عند النقاد الذين عنوا بالظاهرة البلاغية، بل عرف طريقه إلى المتون الفردية، وقد خلص إلى ذلك أحد الباحثين، يقول: "نستنتج مما سبق أن هناك عددا من

المصطلحات توارد للدلالة على ظاهرة المجاز، وأن العالم الواحد، في كثير من الحالات، قد استخدم أكثر من مصطلح في وصفه لهذه الظاهرة"[23]. وممن درس المجاز اعتمادا على مصطلحات أخرى أبو عبيدة والجاحظ فكلاهما استخدم الاستعارة، والمثل، والاتساع.

ومن المصطلحات الأخرى التي تعددت مرادفاتها: لزوم مالا يلزم، والاستتباع، والتشريع، والمبالغة ... وهذا ما جعلنا أمام عدد كبير من المترادفات التي تتفاوت من حيث قدرتها التعبيرية والتمثيلية، وإن كانت لا تخلو في عمومها من ثراء لغوي وتمحيص نسبي لدقائق الدلالات.

2.2 تعدد مفاهيم المصطلح الواحد "التضارب":

يثار هذا الإشكال عندما يدل مصطلح واحد على أكثر من مفهوم داخل حقل معرفي واحد؛ ويبرز على هذا المستوى بشكل حاد، أو داخل حقول علمية متقاربة؛ ويبرز على هذا المستوى بشكل أقل حدة. وقد حدث ذلك منذ وقت مبكر من نشأة النقد والبلاغة العربيين، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب:

1.2.2 استعمال مصطلح واحد في علوم مختلفة "التداخل":

إن نتاج الدراسات العربية متواشج الصلات، ولعل الباحث يكون مطمئنا عندما يرصد ما كان بين الدراسات القرآنية وغيرها من الدراسات من علاقات، والمتتبع لتلك الدراسات يلاحظ أنها مرت بمراحل تطور متعددة، ومن خلال هذه المراحل أخذت المصطلحات والمفاهيم في الظهور، وبدأت الدراسات المختلفة في التداخل والامتزاج مما انعكس بدوره على المصطلحات إلى درجة أن مصطلحات نقدية تامة الاصطلاحية تجعل المتلقي يدرك مفهومين أو أكثر، وعليه أن يختار مجالها العلمي حسب السياق الذي تضمنها، مثل: الإجازة، والتبديل... وبما أن المصطلح يخضع للدراسة من قبل بيئات فكرية مختلفة، فإن مفهومه سيعرف تغييرا وتحويرا وفق ما يناسب الحقل المعرفي.

ولا يحتاج المتتبع إلى عناء ليقف عند هذا السبب، فمن بين المصطلحات التي راجت في النقد، وأطلقت على أكثر من مدلول "مسمى": الإجازة، والتضمين... يقول عبد الحكيم راضي: "وقدا ستعمل هذا الاصطلاح (التضمين) في أكثر من بيئة ثقافية، وأكثر من فرع من فروع الدراسة الفنية للأدب، وحمل- بطبيعة الحال- أكثر من مدلول. فقد استخدمه اللغويون(...) واستخدمه الباحثون في ظاهرة السرقات(...) ثم استخدمه أصحاب علم الشعر- وأحيانا المتحدثون في النثر أيضا- "[24].

ويمكن القول إن اشتراك مصطلح واحد بين عدة علوم يحيل إلى الإيجاز، ويحقق امتدادات بين العلوم تفضي إلى اكتساب كفايات معرفية ومنهجية، وهو مقبول حتى في الحقل المعرفي الواحد، يقول خالد الأشهب: " ومن أجل اعتبار مختلف معاني المصطلح الواحد كما ترد في النصوص (اشتراك لفظي)، يتم قبول إمكان انتماء صورة المصطلح الواحد إلى أكثر من صورة في حقل معرفي ما حيث تحدد بشكل مختلف"[25].

وإذا كانت المصطلحات تتردد في علوم كثيرة فإن المفاهيم بدورها تنتقل من مجال إلى مجال، مما يعرضها للتغيير والتحوير اللذين قد يؤثران سلبا على القارئ إن لم يحترز ويميز، يقول الطاهر وعزيز: "كما أن المفاهيم تنتقل بالاقتباس من مجال إلى مجال ومن علم إلى علم. ولا تسلم المفاهيم في هذا الانتقال من التكييف والتحوير الذي إذا لم نقف عنده بالنظر والتمييز، أفسد فهمنا لهذه المفاهيم، إذا لم يحرف كذلك المجال الذي تم نقل المفاهيم إليه" [26].

ويمكن القول إن اشتراك المصطلح بين البلاغة وغيرها من العلوم ظاهرة صحية تسعى إلى تحقيق امتدادات بين الحقول العلمية، وتحد من تكاثر المصطلح.

2.2.2 تعدد مفاهيم المصطلح في الحقل المعرفي الواحد "التضارب":

تمثل البلاغة حقلا خصبا لعدد من المصطلحات ذات المفاهيم المتعددة، نظرا لتداخل أبوابها، يقول الصامل: "أما دلالة المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم بلاغي، فذلك راجع- والله أعلم- إلى التقارب الشديد في الأنواع البلاغية، وربما يكون عدم تمحض المصطلح لمعنى مستقل لاختلاف جهة إطلاق المصطلح، فتطلقه فئة على مفهوم، وفئة أخرى على آخر، ويظل مرتبطا بالاثنين عند البلاغيين"[27]. ومما يندرج تحت هذا الاستعمال:

- التفصيل: ومن دلالاته: التبيين [28]، وعند قدامة: "هو أن لا ينتظم للشاعر نسق الكلام على ما ينبغي لمكان العروض فيقدم ويؤخر"[29]، وعند ابن رشيق نوع من الحشو:" ومن الحشو نوع سماه قدامة التفصيل"[30]. ويطلق التفصيل على التقطيع وهو نوع من أنواع التقسيم، يقول ابن رشيق: "ومن أنواع التقسيم التقطيع(...) وسماه قوم-منهم عبد الكريم- التفصيل"[31]. والتفصيل عند المصري الشرح والتفسير، وقد قسمه إلى متصل ومنفصل[32]. وقد جمع ابن البناء المراكشي دلالات التفصيل كلها في الفصل الرابع من كتابه "الروض المريع"، يقول: "وأما تفصيل شيء بشيء، فمنه التقسيم [33](...) ومن التفصيل

التشكيك[34](...) ومن التفصيل التجاهل [35](...) ويسمى ذلك كله الاتساع [36](...) ومن التفصيل ما يسمى التضمين [37](...) ومن التفصيل ما يقال له التوضيح [38]".

لقد نتجت عن تعدد مفاهيم المصطلح الواحد إشكالات أخرى بمسميات متعددة، منها: "التداخل"[39]، و"الاشتراك والتعدد"[40]، و"الاشتراك اللفظي والمترادفات والمتغيرات" [41]، و"المشترك اللفظي" [42]، و"الاشتراك الاصطلاحي" [43].

3- التقسيم والتفريع.

إذا تتبعنا التأليف البلاغي بداية بكتاب "البديع" لابن المعتز، وصولا إلى كتابي "تحرير التحبير" و"بديع القرآن" لابن أبي الأصبع، نلاحظ تكاثر المصطلحات البلاغية موازاة مع مرور الأحقاب، وتكاثر فنون القول الشعري. يقول عبد الرزاق صالحي: "فبعد أن لم يكن وضع المصطلحات هما من شأن العلماء في البدايات البلاغية بسبب من النشأة والتكوين، آل الأمر مع تكور الزمن، وتوالي الأجيال، إلى العناية المستديمة بالتقسيمات، والتسميات، حتى انتهى البديع إلى أمشاج من الأصول والفروع، بعد أن أضحى الشاهد المنظوم والمنثور مكرورا، وعرضة للتأويل والتمحل"[44]. إن وضع المصطلحات في البدايات الأولى للتأليف البلاغي لم يكن هدفا في حد ذاته بل كان عرضا بسبب إلحاح الحاجة، إلا أن الصورة ستنعكس في القرون الموالية، إذ عمد البلاغيون إلى التنافس في وضع المصطلحات عن طريق التقسيم والتفريع. يقول أحمد أبو زيد: "ومما زاد من تضخم قاموس المصطلح البلاغي كثرة التفريعات فالنوع الواحد من أنواع البديع ينقسم إلى أقسام، والأقسام تتفرع إلى فروع، يخترع لكل قسم وكل فرع مصطلح خاص، وزاد من تضخمه كذلك تعدد الأسماء والمصطلحات في تسمية القسم الواحد أو الفرع الواحد. كل يسمي بما شاء بدعوى أنه لا مشاحة في الأسماء"[45]. إن هذا التفريع والتقسيم، سيؤديان لا محالة إلى:

- تفتيت الظاهرة المدروسة، وتعدد التأويلات والقراءات، وغياب المنهج السليم: يقول شفيع السيد: "بل إن ولع المتأخرين منهم، ومن جاراهم من المحدثين، بالتشقيق والتفريع، وإسرافهم في العناية بالجزئيات، وحرصهم على استيفاء القسمة العقلية، حال دونهم ودون النظر المنهجي السليم، وأفضى بهم في كثير من الأحيان إلى بعثرة الظاهرة الواحدة والحديث عنها في مواطن متفرقة"[46]. ولعل ذلك راجع إلى عوامل ذاتية تتمثل في الحرية التي تمتع بها واضعو المصطلح، وإظهار قدرتهم على ذلك، ومبالغهم في العناية بالجزئيات.

- العنت والإرهاق اللذان يواجههما القارئ: يقول عبد الواحد علام :"ولا مفر من العدول عن متابعة هؤلاء البلاغيين في انصباب كل عنايتهم على سوق التعريفات والأقسام والتفريعات لهذا اللون الذي نحن

بصدد تناوله (الجناس)، ففضلا على أنها بلغت من الكثرة مبلغا لا تقوى أية ذاكرة على حصرها إلا بصعوبة بالغة، فإنها لا تنمي ذوقا ولا ترهف حسا، وإنما تحشو العقول بعديد من المصطلحات أغلب الظن أنها لا تقدر أن تثبت أمام المناقشة الجادة لمدلولاتها"[47]. ناهيك عما يحدث عن ذلك من تشويش واضطراب في تلقي المصطلح مما يؤدي إلى عوائق عرضية أو متعَمدة ترتبت عنها إشكالات في عملية التواصل.

ويمكن القول إن مصطلح التجنيس يمثل نموذجا واضحا للتقسيم والتفريع، فمن خلاله نقف على درجتهما وتماهي البلاغيين في ذلك. فأقسام التجنيس تتحدد من سبعة إلى أربعمائة قسم، وجل هذه الأقسام تسمى بمصطلحات خاصة. يقول محمد بن علي الصامل: "ولعل المتأمل لموقف البلاغيين من الجناس يلحظ ذلك، فالأصل أن يكون الجناس قسمين اثنين: (تام، وغير تام) (...) وحين وصل الأمر إلى السيوطي (911هـ) الذي أفرد الجناس بمؤلف خاص أسماه "جنى الجناس" جعل الأقسام الرئيسية للجناس ثلاثة عشر قسما، ثم بالغ في التفريع لتلك الأقسام حتى وصل مجموع الأقسام عنده إلى أربعمائة قسم وكثير من هذه الأقسام يطلق عليها مصطلحات خاصة."[48] والرسمان البيانيان يؤكدان تكاثر المصطلح النقدي (البلاغي):

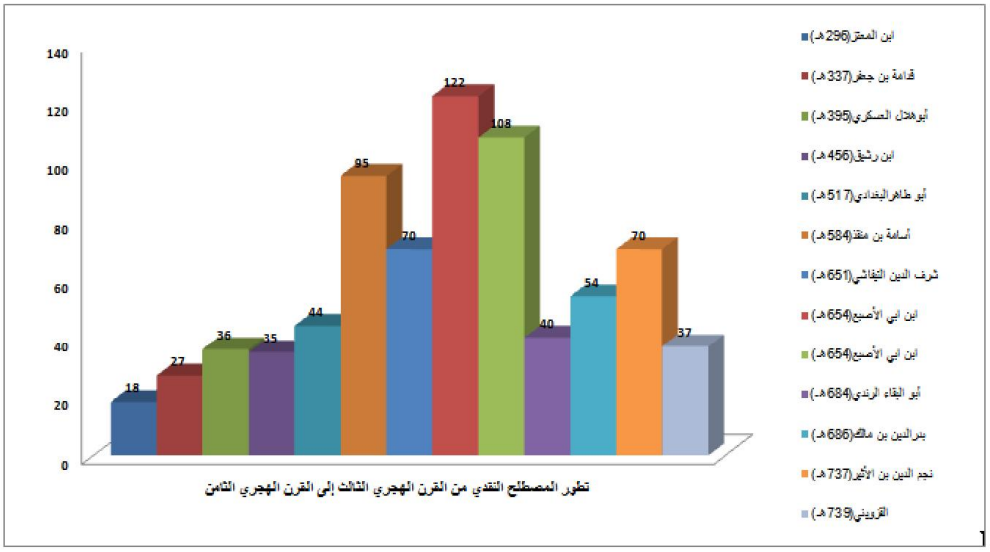

مبيان رقم 1: تطور المصطلح النقدي(البلاغي) من القرن الهجري الثالث إلى القرن الهجري الثامن.[49]

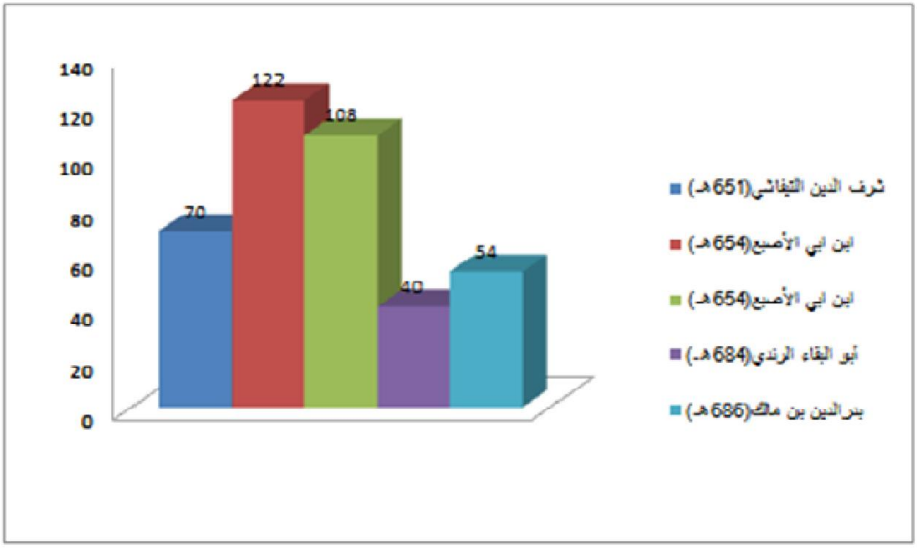

مبيان رقم 2: تطور المصطلح النقدي(البلاغي) خلال القرن الهجري السابع.[50]

بالإضافة إلى هذه الإشكالات التي لاقت إجماعا من لدن المختصين، هناك إشكالات أخرى يثيرها بعض الدارسين من وجهة نظرهم الخاصة، وتمثل جزءا من الأولى، وتؤكد ما تم الإجماع عليه.

4- تصور جديد لإشكالات المصطلح النقدي:

رغم هذه الإشكالات التي تعترض المصطلح النقدي المتمثلة في تفتيت الظاهرة المدروسة، وتعدد التأويلات والقراءات، وغياب المنهج السليم، واستدعاء دراسة مجموعة من العلوم الأخرى التي يتطلب فهمها الإلمام بمجموع مصطلحاتها، وما يترتب عن ذلك من عنت وإرهاق وتشويش والتباس لدى القارئ. لا ينبغي لهذه الإشكالات أن تصرفنا عن دراسة المصطلح العلمي، كما لا ينبغي أن تتحول إلى موضوع للدراسة، بل تدرس بقدر بناء المفهوم، يقول فريد الأنصاري رحمه الله: "إلا أنه لا بد من الإشارة ههنا إلى ضابط منهجي – نؤكده للمرة الثانية – في الدراسة المصطلحية؛ حتى لا تتحول إلى دراسة للإشكالات المجردة؛ وهوما فصلنا فيه عند تعريف الدراسة المصطلحية والذي تلخصه في قولنا (لا يدرس الإشكال إلا بقدر بناء المفهوم)، فهذه قاعدة تضبط المنهج حتى لا يزيغ عن هدفه المصطلحي، في متاهات المجالات العلمية التي لا تنتهي"[51]. لذا وجب النظر لتعدد مصطلحات المفهوم الواحد أو العكس نظرة مغايرة تتمثل في أن:

– اشتراك المصطلح بين البلاغة وغيرها من العلوم ظاهرة صحية تسعى إلى تحقيق امتدادات بين الحقول العلمية، وتحد من تكاثر المصطلح، خاصة وأن الحقل العلمي المقترض يدرك أن هذه المصطلحات حققت رواجا في الأوساط العلمية؛ وأن ذكرها يحيل على حقلها وغاية ما تفعله هو الإشارة إلى الفروق الدقيقة بينها، والتقاطعات الممكنة من وجهة نظر مخالفة. وللحد من هذه الوضعية يجب ألا تحصر الدراسة المصطلحية نفسها في دراسات الإشكالات المجردة.

– التوسع الدلالي لبعض المصطلحات أمر طبيعي يحقق اختصارا لغويا واشتقاقا دلاليا، يقول محمد أمهاوش: "وفي هذه الأمثلة وغيرها ما يعكس بصورة جلية التوسع الدلالي الذي تعرفه مجموعة من المصطلحات اعتبارا لعوامل أهمها: العامل الزمني والإنساني والمعرفي. ومن شأن أسلوب من هذا القبيل أن يسهم في اختصار الجهد اللغوي وضعا وأداء، ويفسح المجال أمام الفكر ليشتق الدلالات ويفرع المعاني الجزئية والتفصيلية"[52]. يختزل النص العوامل المساعدة على اشتقاق الدلالات وتفريع المعاني؛ فالعامل الزمني يوضح بجلاء التحوير الذي يعرفه المصطلح عبر حقب زمنية مختلفة، والعامل الإنساني نابع من خلفية واضع المصطلح الفكرية، والعامل المعرفي يحيل على الحقل المعرفي الذي يستخدم المصطلح.

– تحديد دلالة المصطلح وحصرها تاريخيا لا يعد إشكالا بقدر ما يعد ثراء دلاليا اكتسبه المصطلح عبر مراحل نموه وتطوره، يقول عز الدين إسماعيل: "إن لكل مصطلح نشأة ونموا وتطورا، شأنه شأن الكائن الحي، وهو إذ يصنع لنفسه بذلك تاريخا، فإنه يؤرخ ضمنا لحركة الفكر البشري ومراحل تطوره، إنه جزء حيوي في هذه البنية التاريخية النامية والمتطورة، وإذا كان مضى الزمن يجعل تحديد دلالته وحصرها إشكاليا –على نحو ما رأينا– فليس ذلك إلا للثراء الدلالي الذي يكتسبه عبر مراحل تطوره"[53]. فالمصطلح لفظ ينمو ويتطور وبذلك يصنع تاريخا لنفسه، ويؤرخ للفكر البشري. ولكن هذا التاريخ لا يحدد ويحصر دلالات المصطلح بل يكسبها غنى وثراء بفعل حركيتي النمو والتطور، ومن هذه المصطلحات الشعر والأدب والبديع...

– الغوص في أعماق الدلالات الجزئية للمصطلحات المتماثلة أو المتقاربة معنويا عن طريق المقارنة إخصاب فكري ولغوي، يقول محمد أمهاوش:" ومع ما يمكن أن تؤدي إليه الظاهرة من تشويش فكري وقلة في الضبط، إلا أنها تظل مع ذلك ظاهرة صحية في بعض جوانبها، لكونها تحمل على المقارنة الدقيقة والغوص في أعماق الدلالات الجزئية للمصطلحات المتماثلة أو المتقاربة معنويا، وفي ذلك ما فيه من

إخصاب فكري ولغوي واضح"[54]. ومن قبيل هذه المصطلحات الإغراق والغلو والإفراط، الملاحظة والإلمام والنظر، التجنيس والمماثلة...

– تعدد المعاني دليل على حيوية اللغة ورواجها. فكيف يمكن أن ننادي بتركه لفائدة أحادية المعنى؟ علما بأن أحادية المعنى لا يمكن أن تقوم إلا بتجميد اللغة وشل حركتها، أي القضاء عليها، وعلما كذلك بأن المجاز والسياق يعرضان اللفظ للتوسع الدائم سواء في اللغة العادية أو لغة التخصص، يقول عبد القادر الفاسي الفهري: "وقد يعترض على هذا الطرح بأن اللغة العلمية تختلف عن اللغة غير العلمية بكونها أقرب إلى لغة الرموز والمناطقة التي لا تقبل الالتباس. إلا أن هذا الزعم ليس له ما يدعمه. فدور المجاز والاستعارة في تشكيل المصطلح العلمي ثابت، وهو كما بينا، ضرب من تعدد المعاني، وتداخل الحقول. أضف إلى هذا أن هناك ما يوحي بأن تصورنا لا يقوم بالمفاهيم الحسية أو المجردة فقط، بل كثير ما نلجأ إلى المفاهيم الاستعارية والمجازية"[55]. إذ من المعلوم أن أكثر اللغة مجاز، وهذا ما انعكس على مصطلحات العلوم بوصفها لغة علمية استمدت من أصول مختلفة (طبيعية، صناعية، علمية). وبتصفحنا لمصطلحات النقاد يتضح أن جل مصطلحاتهم مجازية لعدة أسباب.

– الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، يقول خالد اليعبودي مبينا سبب اللجوء إلى المجاز: "من أهم العوامل الداعية إلى اللجوء إلى المجاز في عمليات الاصطلاح: اعتبار الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، فلجأت اللغة إلى المجاز توخيا للاقتصاد اللغوي، ومن قبيل هذا الاقتصاد أيضا تداخل الأنساق الاصطلاحية"[56]. هكذا يتضح أن المجاز عَمَّ كل العلوم العربية، وهو حاضر وسيلة لصياغة المصطلح في مختلف منظوماتها الاصطلاحية التي شكلت إرثا مصطلحيا تام الاصطلاحية نهل منه جميع العلماء في شتى التخصصات، ولعل الداعي إلى المجاز هو توخي الاقتصاد اللغوي. ومن مصطلحات النقد الخاضعة للمجاز: الفحولة، البيت، العروض، وأسماء بحور الشعر...

– أحادية المعنى أمر نسبي: من المعلوم أن جودة المصطلح العلمي حسب المهتمين به تقاس من خلال شرطين أساسيين:

" أ– ينبغي تمثيل كل مفهوم أو شيء بمصطلح مستقل.

ب– عدم تمثيل المفهوم أو الشيء الواحد بأكثر من مصطلح واحد."[57]

وهذا ما لا يتحقق في المصطلحات التقنية [58]، فبالأحرى المصطلحات الأدبية والفنية، ومنها مصطلحات المتون النقدية التي تتضمن ألفاظا بأكثر من مدلول واحد "الاشتراك اللفظي"[59]. وعليه فإن

القول بأحادية المفهوم يحتاج إلى تمحيص، وأن من يرجح ذلك بحجة دقة المصطلح وصرامته مما يجعل منه مفهوما يقينيا صادقا لا يشوبه أي شك ينسى أو يتناسى نسبية العلوم، يقول خالد الأشهب:" يجب الحديث عن أحادية معنى نسبية، إذ لا يكفي أن يكون المصطلح أحادي المعنى في مجال علمي أو تقني معين(...) زد على هذا أن أحادية المعنى تكون نسبية حتى داخل نفس الحقل المعرفي، فتسمية ما يمكن أن تناسب مفاهيم أخرى متعددة، حسب المدارس الفكرية وحسب المصطلحيين أنفسهم الذين يشتغلون في نفس المجال "[60].

ويمكن تبين ذلك من خلال بعض المصطلحات التي تمتد إلى حقول علمية متقاربة ضمن مجال النقد، مما يؤدي إلى تعدد مفاهيم المصطلح الواحد، مثل: الابتداء والتتميم (النقد والبلاغة والعروض)، والتبديل والقلب (النقد والبلاغة)، والإجازة والتوجيه (النقد والقافية)، والزيادة والاعتماد (النقد والعروض) ... وحقول علمية أخرى متباعدة بدرجات متفاوتة، مثل: علم الحديث (موضوع، ومصنوع، وصالح، وصحيح، والصدق، والكذب، والطبقة...)، وعلم اللغة (اللفظ والمعنى، واللحن والإعراب، والتقديم والتأخير...)، وعلم الفلسفة (الجنس والنوع، والسلب والإيجاب، والمحاكاة والتخييل...).

– غنى المصطلح محكوم بعدة عوامل تطرح جملة من الإشكالات، يقول محمد أمهاوش: "ولعل من أبرز سمات المصطلح المحققة لغناه وثرائه أفقيا وعموما ما يتصل بتنوع طبائعه باختلاف المجال والموضوع والزمن والتداول(...) وهو اختلاف يضاف إلى اختلاف الناس ليزداد غنى من جهة وإشكالات من جهة أخرى"[61]. يتضح من خلال النص أن هناك مجموعة من العوامل المختلفة تتدخل في تحديد مفهوم المصطلح لإثرائه، وهي نفسها التي تثير بعض الإشكالات، لكن ذلك لن يسد باب البحث المصطلحي ولن يحد من إعمال الفكر في المصطلح.

تلك بعض الملاحظات التي تجعل المهتم بالمصطلح لا يصطدم بهذه الإشكالات البنيوية، ويقف أمامها عاجزا فيصاب بالفتور، بل لا بد أن يكون على بينة من ذلك حتى يخوض غمار البحث المصطلحي مدركا لما سيعترضه.

خاتمة:

إن التقيد بضوابط المصطلح العلمي، ومنها أن يكون للمصطلح الواحد مفهوم واحد دون تعدد أو كثافة مفهومية ومصطلحية، يخالف الواقع المصطلحي في كتب النقد التي لا تخلو من استثناءات تخل بهذا القانون المنطقي، سواء على مستوى الترادف اللفظي، أو على مستوى الاشتراك المصطلحي... ولعل هذا

ما أثار جملة من الإشكالات أدت إلى التشويش والاضطراب، إلا أنها تظل مع ذلك ظاهرة صحية في بعض جوانبها، تحقق نوعا من التوسع الدلالي عبر مراحل تطور المصطلح. لذا لا ينبغي لهذه الإشكالات أن تصرفنا عن دراسة المصطلح العلمي، كما لا ينبغي أن تتحول إلى موضوع للدراسة، بل تدرس بقدر بناء مفهوم المصطلح النقدي، ويمكن التعامل معها من زاوية البعد الإشكالي للعلوم الذي يدعو إلى إعمال الفكر وتشجيع البحث المصطلحي. ويبقى التحكم في الإشكالات المصطلحية في النقد القديم ممكنا نظرا لانحصار مصطلحاته ومحدوديتها من جهة، وتمام اصطلاحية أكثرها من جهة أخرى مقارنة بما يعرفه النقد العربي المعاصر من إشكالات لا حصر لها.

هوامش:

[1]- الشاهد البوشيخي، مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين – قضايا ونماذج–، ط1، 1413–1993، منشورات القلم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص:56–57.

[2]- الشاهد البوشيخي، مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين – قضايا ونماذج–، ص:58.

[3]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، (دط– دت)، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع– تونس، ص: 9.

[4]- عماد عبد اللطيف، تحليل الخطاب البلاغي دراسة في تشكل المفاهيم والوظائف، الطبعة الأولى 1435هـ–2014م، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ص: 18. 19.

[5]- عبد الله بن المعتز، كتاب البديع – اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس عليه اغناطيوس كراتشكوفسكي – ط2 – 1399 هـ /1979م – دار المسيرة، ص:47.

[6]- أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي– محمد أبو الفضل إبراهيم، (دط)، 1419هـ–1998م، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ص:385.

[7]- السكاكي، مفتاح العلوم، حققه وقدم له وفهرسه عبد الحميد هنداوي، الطبعة الثانية،2011، دار الكتب العلمية–بيروت، ص:541.

[8]- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد قرقزان، ط2، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، 1414 هـ/ 1994م، 571/1.

[9]- المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين، عبد السلام هارون، الطبعة الأولى 1411هـ–1991م، دار الجيل، مج6/1 (مقدمة الشارح).

[10]- أبو طاهر البغدادي، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تحقيق: محسن غياض عجيل- ط1-1401هـ / 1981- مؤسسة الرسالة، ص:102.

[11]- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، إعادة طبع 2000، مكتبة لبنان ناشرون، ص: 367-374 -522.

[12]- ابن رشيق، العمدة، ج1، ص: 406.

[13]- ابن أبي الإصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق حفني شرف، الكتاب الثاني، (دط-دت)، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص:168.

[14]- محمد بن عبد الله بن عبد الكريم المغيلي، شرح التبيان في علم البيان، دراسة وتحقيق: أبو أزهر بلخير هانم، الطبعة الأولى 2010، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص:386.

[15]- ابن رشيق، العمدة:2/1039-1040.

[16]- أحمد أبو زيد، "التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي"، المناظرة، السنة الرابعة- العدد 6، رجب1414 دجنبر1993، ص:45-46.

[17]- محمد بن علي الصامل، قضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته، الطبعة الأولى 1428هـ-2007م، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص:30.

[18]- ابن الأثير الجزري، كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، دراسة وشرح وتحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، الطبعة الأولى 1415هـ-1994م، الزهراء للإعلام العربي، ص:219.

[19]- عبد الله بن المعتز، كتاب البديع، ص:53.

[20]- محمد الواسطي، ظاهرة البديع عند الشعراء المحدثين دراسة بلاغية نقدية، ط1،2003، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المغرب، ص: 238.

[21]- محمد بن عبد الله بن عبد الكريم المغيلي، شرح التبيان في علم البيان، ص:315/ ينظر: قضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته، ص: 33.

[22]- عماد عبد اللطيف، تحليل الخطاب البلاغي دراسة في تشكل المفاهيم والوظائف، ص: 26.

[23]- عشري محمد الغول، المجاز في التراث العربي المصطلح وتطور المفهوم، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2016، ص: 58.

[24]- عبد الحكيم راضي، دراسات في النقد العربي: التاريخ- المصطلح- المنهج، ص:120/ ينظر: تفصيل الحديث عن الإجازة في "في المصطلح النقدي"، أحمد مطلوب، ص: 16.

[25]- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، الطبعة الأولى 1432-2011، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن. ص:89.

[26]– الطاهر وعزيز، "المصطلح في الفلسفة والعلوم الإنسانية"، الطبعة الأولى:1995، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 42، ص:12.

[27]– محمد بن علي الصامل، قضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته، ص:43.

[28]– ابن منظور، لسان العرب، تحقيق ياسر سليمان أبوشادي– مجدي فتحي السيد، (دط، دت)، المكتبة الوقفية، مصر– القاهرة:302/10.

[29]– قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، ط 3، (دت)، مكتبة الخانجي، ص:221 / الموشح للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، (دط–دت)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص:108.

[30]– ابن رشيق، العمدة:680/1.

[31]– ابن رشيق، العمدة:607/1–608.

[32]– ابن أبي الإصبع المصري، بديع القرآن، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، (دط–دت)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص:154.

[33]– ابن البناء المراكشي العددي، الروض المريع في صناعة البديع، تحقيق رضوان بنشقرون، (دط)، دار النشر المغربية، 1985 م، ص: 127.

[34]– نفسه، ص:131.

[35]– نفسه، ص:131.

[36]– نفسه، ص:131.

[37]– نفسه، ص:134.

[38]– نفسه، ص:134.

[39]– أحمد أبو زيد، "التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي"، ص:43/ ن: الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:417.

[40]– محمد بن علي الصامل، قضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته، ص:43.

[41]– خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص:89.

[42]– مصطفى بن حمزة، "مواصفات الحد المنطقي"، قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، سلسلة ندوات ومناظرات، ط1: 1998، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، ص:24.

[43]– سناني سناني، في المعجمية والمصطلحية، الطبعة الأولى:2012، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ص:115.

[44]– عبد الرزاق صالحي، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، قضايا وظواهر ونماذج، ص: 417.

[45]– أحمد أبو زيد، "التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي"، ص: 44.

[46]– شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب، تأصيل و تقييم، ط2، 1416هـ/1996م، دار الفكر العربي، مدينة نصر، مصر، ص:222.

[47]– عبد الواحد علام، البديع المصطلح والقيمة، الطبعة الثانية، يوليو1996، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الكويت، ص:111/ ينظر: مقال "التضخم والتضارب في المصطلح النقدي"، ص: 45.

[48]– محمد بن علي الصامل، قضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته، ص: 37.

[49]– تطور المصطلح البلاغي من القرن الهجري الثالث إلى القرن الهجري الثامن من خلال:

– كتاب البديع لابن المعتز، ن: البلاغة تطور وتاريخ، ص:358/ الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:423/ التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي، ص: 43.

– نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ن: البلاغة تطور وتاريخ، ص:358، يقول: "ولم يلبث أن نفذ قدامة–كما قدمنا– إلى زيادة ثلاثة عشر محسنا"، وبذلك أصبح العدد: [31 محسنا] / الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:423/ التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي، ص: 43." أضاف إلى فنون البديع ثلاثة عشر فنا".

– كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، ن: البلاغة تطور وتاريخ، ص:358/ الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:423/ التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي، ص: 43. ذكر ستة وثلاثين فنا بديعيا.

– العمدة لابن رشيق القيرواني، ن: الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:424."... قد لا يخلو الباب الواحد من مصطلحات فرعية تزكو بذلك العدد إلى أكثر". ذكر إبراهيم محمد محمود الحمداني عدد المصطلحات الواردة في كتاب العمدة:" ... فبلغ عدد المصطلحات ستين ومئتي مصطلح نقدي وبلاغي وعروضي... واكتفيت بالمصطلحات النقدية والبلاغية والبالغة واحدا وخمسين ومئة مصطلح."، المصطلح النقدي في كتاب العمدة لابن رشيق، إبراهيم محمد محمود الحمداني، الطبعة الأولى 2014م، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ص: 5– 6.

– قانون البلاغة لأبي طاهر البغدادي، ن: الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:427.

– البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ، ن: البلاغة تطور وتاريخ، ص:359/ الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:428/ التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي، ص: 43.

– ألف شرف الدين أحمد بن يوسف التيفاشي كتابا في البديع، ن: البلاغة تطور وتاريخ، ص:359/ الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:429.

– تحرير التحبير لابن أبي الإصبع، ن: البلاغة تطور وتاريخ، ص:359 / التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي، ص: 43. ذكر عددا آخر (125).

– بديع القرآن لابن أبي الإصبع، ن: البلاغة تطور وتاريخ، ص:359.

– الوافي في نظم القوافي، ن: ص: 131.

– المصباح في المعاني والبيان والبديع تأليف الإمام أبي عبد الله بدر الدين بن مالك الدمشقي الشهير بابن الناظم المتوفى سنة 686 هـ، حقق الكتاب وقدم له عبد الحميد هنداوي، ط1، 1422هـ– 2001م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ينظر: الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:430.

-جوهر الكنز- تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة لنجم الدين الحلبي، تحقيق د. محمد زغلول سلام، (دط، دت)، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزى وشركاؤه، ن: الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:431.

- الإيضاح في علوم البلاغة للإمام الخطيب القزويني، ن: الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص:432.

[50]- سبقت الإحالة إلى المصادر النقدية في المبيان رقم: 1.

[51]- فريد الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ص: 94.

[52]- محمد أمهاوش، المصطلح النقدي في كتاب "العمدة" لابن رشيق، د-د-ع، إشراف: د. الشاهد البوشيخي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الإنسانية -ظهر المهراز- فاس، السنة الجامعية: 1412هـ/1991-1992م، ج1، ص: 41.

[53]- عز الدين إسماعيل، جدلية المصطلح الأدبي، مجلة علامات ج8، يونيه 1993م، ص: 125.

[54]- محمد أمهاوش، المصطلح النقدي في كتاب "العمدة" لابن رشيق، ج1، ص: 39 40.

[55]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى 1965، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ص: 206.

[56]- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية والثنائية والمتعددة اللغات، الطبعة الأولى: 2006، منشورات دار ما بعد الحداثة- فاس، ص: 118.

[57]- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية 1987، القاهرة، ص:68.

[58]- نفسه، ص: 69

[59]-نفسه، ص:69 / خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص: 89 / سناني سناني، في المعجمية والمصطلحية (الاشتراك الاصطلاحي)، ص: 115/ مصطفى بن حمزة، مواصفات الحد المنطقي (قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة)، ص: 24.

[60]- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص: 35-36.

[61]- محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث، الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، الطبعة الأولى 1431 هـ-2010م، عالم الكتب الحديث، إربد، ص: 68